اللّغة العربيّة المتخصّصة ميزاتها وأبعادها التواصليّة النفعيّة
(مقاربة المستوى اللّسانيّ في الوثيقة الإداريّة الجزائريّة أنموذجا)

The features of specialised arabic language and its communicative utiltrian
(linguistic level approach in algerian administrative documents)

كمال علوش *

تاريخ الاستلام: 10/ 2018/08 تاريخ القبـــول: 23-01-2019

ملخّص: تهدف ورقة البحث إلى مقاربة لغة الوثيقة الإدارية في مصالح مؤسسات الدولة الجزائرية، مقاربة لسانية وصفية، وتحديد هيئة ونوعية وشكل هذه الوثائق كعينة للدراسة، ومقارنة بعضها من خلال مستوياتها اللسانية وغير اللسانية، وهذا انطلاقا من أن اللّغة العربيّة لغة تخصص وتقنية ذات بعد تواصلي ونفعي .

كلمات مفتاحية: اللّغة العربيّة، لغة التخصص، الوثيقة الإدارية، أبعاد لغة التخصص .

Abstract:

This paper aims to approach the language of document management in the interests of the institutions of the Algerian state, descriptive, and lingual approach the quality and format of these documents, the sample of the study, compared to some of the menorca sun during the levels and the menorca sun, this is the basis of the Arabic language, the language of specialization and technical after the board administrator guide.

* جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، البريد الإلكترونيّ: kamel.kamel1981@yahoo.com

Keywords: Arabic، Specialization، administrative document, dimensions of language Specialization .

مقدّمة: إن الانفجار المعرفي والتطورات السريعة لهذا العصر، تفرض على إنسان اليوم أن يواكب كل ما هو مستجد من معارف في جميع مجالات الحياة والواضح أنه لن يحصل لهذا الأخير (الإنسان) إلا بتطويره لمنظومة حياته ولا شك أن لغته إحدى هذه المنظومات التي لابد له من الاهتمام والعناية بها، فكما هو واجب على الدولة والهيئات الرسمية أن توفر كل وسائل تطوير اللّغة وجعلها لغة العصر والعلوم والتخصصات، فهو كذلك بالنسبة للفرد والمواطن المتكلم بها، إذ حق له أن يحقق بها أغراضه الفكرية والمادية والثقافية، فللغة أبعاد إنسانية وحضارية، لذلك استوجب علينا كأبناء للغة العربيّة، وفي يومنا هذا أن نجعل منها لغة كل العلوم والتخصصات، بإتاحة كثير من الفرص لها لتسترد مكانتها في سوق اللغات .

ميزات لغة التخصص: تختلف اللّغة الواحدة من مجال إلى آخر، وهذا بحسب استعمالها ضمن المجالات المختلفة، إذ تتميز على مستوى المعجم والبنية النحوية والصرفية، فالمعجم المستعمل في لغة الطب يختلف عن معجم لغة القانون وعن معجم لغة الاقتصاد،[1] فلكل مجال معرفي وعلمي لغته الخاصة التي تميزه عن باقي المجالات، ولكل لغة معجمها الخاص بها، يقول جوليت غارمادي:" يبدو أن اللغات الخاصة مطبوعة بشكل خاص على مستوى معجميتها، فهذه المعجمية لا تحتوي بعامة إلا عدد صغيرا من الوحدات، فقد لا تمتلك اللّغة الخاصة بالدغون في سانقو إلا معجما من 300 كلمة تقريبا "[2] .

والحقيقة أن كل إنسان بحاجة إلى معرفة لغات التخصص ليحقق أغراضه الفكرية والمادية والثقافية، فقد نجد أحيانا أصحاب الحرف أو المنتمون إلى مجال ما كالاقتصاد هم من يطورون لغة التخصص باستعمالهم لمصطلحات وعبارات تقنية ومضبوطة، هي جزء من حيزهم الفكري ومجالهم المهني، وهو ما يلاحظ

أيضا على مستوى الأحداث الكلامية الحاصلة بين أهل التجارة والصيد والنجـــارة والحرف الأخرى .

لعل مما يسم لغة التخصص هو تلـــك المصـــطلحات الخاصـــة ذات المفـــاهيم المترابطة، والتي تنتمي إلى حقل استعمال موحد، إذ لا يمكن لهـــذه المصـــطلحات منفردة لوحدها أن تشكل لغة تخصص، بل يضاف إليها خصائص صرفية ونحوية مستمدة من اللّغة العامة، توظف إلى جانب هذه المصطلحات ضمن مجال خـــاص يفي بأغراض وحاجات المتكلمين .

إنه كلما تتبعنا مصطلحات لغة التخصص، سنجدها مصطلحات علميـــة دقيقـــة تتميز بالتقنية والضبط، تعبر عن مفهوم أو دلالة مباشرة تنتمي إلى مجال خـــاص تبتعد فيه كل البعد عن الغموض واللبس، فأسلوب الخطاب المتخصص يختلـــف لا محالة عن أسلوب الخطاب العام .

ويمكن القول أن لغة التخصص تشكل نظاما لغويا خاصا يتميـــز بخصوصـــية مصطلحا ته والاختلاف في طرائق التعبير، إذ تتميز فيه البنى الصرفية والنحويـــة والمعجمية والدلالية عن غيرها وفي درجة استعمالها، كالأساليب الإنشائية الطلبيـــة أو الخبرية أو الصيغ الصرفية المبنية للمجهول أو غيرها من الصيغ التي تصـــبغ بها لغة تخصص ما، كلغة القانون أو المراسيم أو الدستور، لذلك يعرفهـــا الـــبعض على أنها مجموعة كاملة من الظواهر اللسانية التـــي تنـــتج فـــي دائـــرة تواصـــل مضبوطة، وتحدد هذه الظواهر مواضيع ومقاصد وشروط خاصة، وفي حين يراها البعض الآخر أنها لا تختلف تمام الاختلاف عن اللّغة العامة، إلا في كونها تنتمـــي إلى مجال معين أو تنقل معرفة خاصة بنفس وسائل اللّغة العامة .

إن ما يميز لغة التخصص عن اللّغة العامة هـــو وظيفتهـــا وميـــدانها الخـــاص ومستعمليها وتقنيتها العلمية وقواعدها، فهي لغة تتصف بالدقة والاختزال والإيجاز والوضوح والبساطة والبعد عن التعقيد، وهي أقرب إلى اللّغة العلمية التـــي تتميـــز

بخصائص فكرية دقيقة ومنطقية يطغى عليها استعمال الألفاظ السهلة والواضحة الدلالة والجمل القصيرة .

فهناك من يرى أنه رغم تميز لغة التخصص ببعض الخصائص واكتسابها لبعض المواصفات، إلا أنها تضل جزءا لا يتجزأ من اللّغة العامة، وهي مرجعها وتتفاعل معها في الأخذ والعطاء، وقد يتحول من اللّغة ما هو عام إلى ما هو خاص، وقد تضيف لغة التخصص في المقابل إلى اللّغة العامة مفردات جديدة تكفل لها استمرارية التواصل وتحقيق المنفعة بين مستخدميها[3] ، فالحديث عن لغة التخصص وميزاتها هو بمثابة السير والبحث عن سبل تأطير لغة التخصص، وهو ما تهدف إليه اليوم علوم اللسان وتعليمية اللغات وعلم المصطلح، إذ لابد أن يصل البحث العلمي في هذا المجال إلى طرائق وضع لغات التخصص وتأطيرها، بل يمكن أن تستثمر جهود الباحثين للوصول إلى علم لغات التخصص، ولابد أن تقارب لغات التخصص على جميع المستويات النحوي والصرفي والتركيبي والدلالي والمعجمي بمناهج مختلفة .

وإذا قلنا أن لغة التخصص هي أقرب إلى اللّغة العلمية، فهذا لا يعني أننا أمام لغة علمية، بل يشترك كل منهما في الدقة والوضوح ومتانة اللّغة وسهولة اللفظ والفهم، يقول صالح بلعيد في هذا الصدد :" غير أن اللّغة المتخصصة تختلف عن اللّغة العلمية، حيث الأولى يمكن أن تكون في مختلف التخصصات توظف لغة خاصة بنوع الشيء مثلا : لغة الإدارة/ لغة البيت/ ... وأما الثانية فتوظف مفردات واصطلاحات علمية تختلف عن لغة الأدب "[4] .

1- اللّغة العربيّة لغة تخصص ذات بعد تواصلي نفعي: إذا كانت لغة التخصص تتميز بمواصفات عن اللّغة العامة، فهل يمكن القول أن اللّغة العربيّة لغة تخصص لأنها تشهد استعمالا مكثفا في ميادين عدة ومجالات علمية ومعرفية متنوعة ؟

لا شك أن للغة العربيّة مؤهلات تجعلها لغة كل التخصصات، وخاصة أنها كانت تمثل دائما لغة العلوم في الأزمان الغابرة، ومن دون تحيز كيف يمكن أن ننكر هذه الحقيقة وقد كانت في ما مضى لغة الحديث والفقه والفلسفة والمنطق والتفسير والتاريخ والطب والشعر وغير ذلك، فلقد استوعبت اللّغة العربيّة معارف كثيرة ذات مجالات مختلفة، تضمنت تعبيرات وبنى لغوية خاصة ومصطلحات ذات مفاهيم متنوعة، وقد كان هذا على مستوى العلوم النظرية والتجريبية[5] ، فعلى المستوى النظري واضح وكثير وعلى المستوى التجريبي والعلمي، فقد شهدت المصنفات العربيّة في الطب والهندسة والكيمياء والرياضيات مصطلحات وتعبيرات دقيقة ومعبرة عن مجالها، كما هو معروف عند ابن سينا أو الخوارزمي وغيره .

هناك عوامل كثيرة يمكن التركيز عليها في جعل أي لغة " لغة تخصص"، إذ لا تكفي القيمة الثقافية أو الرمزية أو الدينية في جعلها كذلك، فالاقتصاد يلعب دورا كبيرا في النهوض باللّغة وفرض مكانتها ضمن سوق اللغات، يقول نهاد الموسى :" إن العلاقة بين العربيّة والاقتصاد ليست مغلقة، إنه على مستوى الاستهلاك تمثل العربيّة الفصيحة الوسيط اللغوي المختار في الغالب، وذلك تأويل اتخذاها في البرامج المد بلجة من الدراما الرومانسية لأمريكا اللاتينية، والأفلام المترجمة عن الإنجليزية والفرنسية والألمانية ...."[6] .

إن اللّغة العربيّة اليوم لا تزال لغة العلوم، فهي على مستوى السياسة تكتسب بنى لغوية خاصة ووسائل إقناع كلامية وتعبيرات جاهزة، ومصطلحات متنوعة تنشأ بموجب استعمالات أصحاب الأنظمة السياسية ورجالاتها [7] ، وعلى مستوى الدين والتكنولوجيا تشهد تطورا ملحوظا، فهناك عبارات شائعة على ألسنة المتكلمين باللّغة العربيّة تمثل جانبا دينيا تتميز بخصوصيات في التركيب (النحت) كقولهم (لا حول ولا قوة إلا بالله) أو (أستغفر الله) أو (أعوذ بالله) ... وغيرها [8] وحتى على مستوى الاقتصاد والمعرفة الثقافية يظهر ذلك، فهي قد تسهم في تطوير

الاقتصاد كما قد يسهم هو في تطويرها، يقول عبد القادر الفاسي الفهري:" ... واكتساب المعرفة والتكنولوجيا باللّغة الوطنية الرسمية مسألة حيوية من الناحية الاقتصادية؛ لأن تعميم المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات على الأغلبية التي تمثلها القوى العاملة بالبلاد، لا يمكن أن يتم إلا باللّغة الأولى، وبعكس هذا فإن إتقان لغة ثانية يبقى محدودا في أقلية تجعل منه احتكارا مخلا للعائدات والأرباح حين تصبح اللّغة الأجنبية الوعاء الوحيد للتقنيات الحديثة والمعلومات والاتصال والتقدم ... "[9] فالملاحظ أن عامل الاقتصاد مهم بالنسبة لتطور اللغات وجعلها تحتل مكانة ومرتبة مرموقة في سوق اللغات .

وحتى إذا ما راعينا اللّغة العربيّة على مستوى القانون، فسنجد أن النص القانوني يتميز بتجنبه للإبهام واللبس، فلغة القانون ليست مجرد مصطلحات قانونية، بل تميزها بعض البنى اللغوية الخاصة، كاستعمالها لصيغ المبني للمجهول (يمكن أن تمارس.. وصيغ النفي : لا يعتبر طلب ... وصيغ الاستثناء : لا يتم ... إلا ب :....وصيغ أحكام الإجبار: يجب على .../ يلزم... وصيغ أحكام المنع : لا يحق ل ..../ والسماح: يؤهل ... يسمح ... يخول ...، فهذه اللّغة لغة دقيقة، بالرغم من أنها مستمدة ومستساغة من اللّغة العامة، ولذلك فإننا نجد اللّغة العربيّة لغة مطاوعة لكل التخصصات وتتوفر فيها جميع هذه الميزات .

2- المستوى اللساني في الوثيقة الإدارية ضمن مصالح مؤسسات الدولة الجزائرية: توظف اللّغة العربيّة في المؤسسات الإدارية الجزائرية، وهذا على مستوى عدة مصالح كالمصالح المدنية، والجامعات وشبكات الضمان الاجتماعي والمؤسسات البنكية ومصالح المؤسسة العسكرية والتجارية والفلاحة والصناعية والوظيفة العمومية وغيرها من مصالح مؤسسات الدولة، إذ تتميز لغتها بالبساطة وسهولة التركيب والألفاظ بالرغم من وجود بعض الأخطاء الشائعة بأنواعها في هذه الوثائق، والتي تظهر أيضا على مستوى الرسائل الإدارية التي تفتقد في غالب الأحوال إلى غياب الأسلوب الإداري وكثرة الحشو والإطناب[10] .

من المؤكد أن لغة الإدارة لابد أن تتميز بالاختصار والإيجاز واستعمال الألفاظ المباشرة الدلالة، فهي تبتعد عن استعمال الغرابة واللبس، وهذا حتى تضمن قرابة أكبر بين المواطن والإدارة، بحيث أنه لا يمكن استعمال اللّغة الأدبية أو المجازية التي قد تعرقل مسير المؤسسات الإدارية وتفقد اللّغة بعدها التواصلي والنفعي.

وإذا ما حولنا تتبع الوثيقة الإدارية في المؤسسات الجزائرية ومقاربة لغتها وميزاتها وهيئتها وشكلها وخريطتها (الوثيقة) بأي منهج كان، سيتضح لنا أن هناك بعض الاختلافات والفوارق تظهر من مؤسسة إلى أخرى في وثائقها، وهذا بطبيعة الحال يرجع إلى طبيعة المؤسسة التي تصدر نوع الوثيقة، فالوثائق الإدارية التي تصدر عن مصالح الحالة المدنية تختلف عن الوثائق الإدارية التي تصدر عن مصالح المؤسسات البنكية أو الضمان الاجتماعي أو المؤسسات الجامعية أو العسكرية أو مصالح المكاتب السياسية أو المحاكم القانونية، بل حتى أن الوثيقة الإدارية تختلف عن غيرها في المؤسسة الواحدة، وهذا على حسب الحقل الدلالي الذي تدور في فلكه الوثيقة، ونوعية وبنية اللّغة المستعملة فيها.

ولو ركزنا في مقاربتنا للغة هذه الوثائق على المقاربة اللسانية الوصفية سنجدها تختلف من حيث استعمالها للبنى اللغوية النحوية والدلالية والصرفية والمعجمية، بل حتى طريقة كتابتها والخط ونوعيته والرسم واستعمال علامات الوقف المتعددة ونقاط الفراغ التي تملأ الوثائق بين الجمل القصيرة، واستعمال التواريخ والأرقام ولغات الرموز (اللغات غير اللسانية – الشفرات) واللغات الأجنبية .

من هنا وحتى تتضح الرؤية وجب مقاربة بعض الوثائق الصادرة عن بعض المؤسسات الإدارية مقاربة لسانية وصفية والمقارنة بينها، والتي من شأنها أن تكشف عن لغة الوثيقة الإدارية وشكلها وهيئتها، ومن هذه الوثائق كعينة تجري عليها الدراسة والمقاربة، وثائق المصالح المدنية كشهادة الميلاد، وبطاقة الإقامة والدفتر العائلي، وبطاقة التعريف الوطنية وبعض من الوثائق الإدارية الجامعية كشهادة عمل

ومقرر ترسيم، ووثيقة من المؤسسة البنكية للقرض الشعبي تتمثل في تعهد كتابي للزبون، ووثيقة من مؤسسة الضمان الاجتماعي الخاصة بشهادة العمل والأجر .

ويمكن تجسيد هذه المقاربة في الجدول الآتي الذي يوضح للقارئ المتخصص والباحث نوعية اللّغة المستعملة في هذه الوثائق على جميع مستوياتها والمقارنة فيما بينها، وذلك انطلاقا من وصف لغتها وهيئتها .

3- جدول توضيحي لطبيعة الوثيقة الإدارية الجزائرية يصف لغتها وهيئتها وشكلها :

الوثيقة الإدارية في المؤسسة الجزائرية	**البنية النحوية** جمل اسمية + فعلية + وصفية + عبارية	**البنية الصرفية** صيغ الماضي + الحاضر + الأمر (بصيغة المضارع)	**البنية المعجمية** حقل الألفاظ	**البنية الدلالية** الحقل الدلالي	**هيئة الوثيقة** علامات الوقف نقاط الفراغ الرموز + نوع اللّغة المستعملة الخط + المصادقة الأرقام + الإمضاء التواريخ + الختم
وثائق المصالح المدنية شهادة ميلاد	في يوم ... على الساعة ... تزو.. في ... ورقلة في ...	حرر في ولد ب	شهادة + ميلاد + الاسم + اللقب + الجنس + ابن + الساكنين	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ تحيل على هوية الشخص	، .، : " ... في يوم ... على الساعة ... تزو.. في ... .، : .. (نسبيا)

	عن رئيس المجلس بتفويض من ضابط الحالة المدنية بإعلان أدلى به السيد				....(غير موجودة) الاسم واللقب بالفرنسية 879654 المرجع موجود ح.م . 12 إمضاء + ختم
بطاقة الإقامة	الجمهورية الجزائرية بطاقة إقامة (1) ولاية ورقلة اسم ولقب وإمضاء المفوض	تملأ	بطاقة + إقامة + الاسم + اللقب + عنوان + درجة + القرابة	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ تحيل على هوية الشخص ومكان إقامته	، :" ... – 1234 المرجع موجود اللّغة الأجنبية غير موجودة إمضاء + ختم
بطاقة التعريف الوطنية	الجمهورية الجزائرية بصمة الأصبع اليسار علامات خصوصية صدرت البطاقة	صدرت	بطاقة + تعريف + اللقب + الاسم + تاريخ + الميلاد + السكن + علامات + خصوصية	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ تحيل هوية الشخص	: ، . 7 1234 الاسم واللقب بالفرنسية المرجع موجود رقم البطاقة الإمضاء + الختم
الدفتر العائلي	دفتر عائلي نسخة من ...	سجلت + يكتسي + يتعلق +	دفتر + عائلي + نسخة +	شبكة العلاقات الدلالية	: ، . " .... (موجودة)

	في حالة العثور يمنع منعا باتا سجلت بتاريخ طبقا لعقد الزواج إن كل نسيان يعرض	صدرت + توفي +	حالة + مدنية + طفل + شهادة + ميلاد + عقوبة + مخالفة + أحكام	للألفاظ تحيل على هوية الأسرة وأهمية الدفتر العائلي	123654 الاسم واللقب بالفرنسية المرجع موجود الإمضاء + الختم
وثائق مصالح المؤسسة الجامعية شهادة عمل	شهادة عمل عميد الكلية يشهد عميد الكلية سلمت الشهادة إن السيد	يشهد + يتمتع + سلمت	شهادة + عمل + السيد + المولود + الوظيفة + الرتبة + المكان	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ ونوع الأفعال تحيل على إثبات نوع الوظيفة التي يشغلها الشخص والتعريف به وبمكان عمله	.، : " ... . (غير موجودة) 213654 المرجع موجود الرموز موجودة (المرجع) الإمضاء + الختم
وثيقة أمر بمهمة	وسيلة النقل تاريخ الخروج حرر بورقلة	يسافر + تعين + تقدم + حرر	مهمة + أمر + نقل + طائرة + عودة +	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ	.: ، " .... (موجودة) 126543

	تملأ الخانات الموالية على السلطات المدنية		تأشيرة + وصول	وصيغ الأفعال المستعملة تحيل على نوع من الإلزام والحرس وإثبات هوية الشخص المتنقل والسماح له بالتحرك في إطار ما يسمح به القانون	المرجع موجود الرموز مستعملة الإمضاء + الختم
مقرر ترسيم	حرر ب.. يرسم السيد ... يكلف السيد ... بمقتضى المرسوم بموجب القانون باقتراح من السيد بناء على ...	يقرر + يرسم + يكلف +. يعين	مقرر + المادة + مؤرخ + أمر + مرسوم + القانون + استدلالي + تنفيذ + لجنة	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ وصيغ البنية الصرفية ونوع البنى النحوية يحيل إلى وجوب تنفيذ مرسوم أو قرار بخصوص الترسيم في	..:" .... 15423654 ....(غير موجودة) الرموز مستعملة (المرجع موجود) الفرنسية غير مستعملة الإمضاء + الختم

				مهنة ما	
وثائق مصالح المؤسسة البنكية (القرض الشعبي) وثيقة تعهد كتابي للزبون	تملأ هذه الاستمارة أصرح بعد الإطلاع على منع إصدار الصكوك في حالة عدم تسوية الحادث إن الإدانة القضائية قرأت وصادقت	تملأ + أصرح + قرأت + صادقت	تعهد + الحساب + الاسم + الميلاد + الشركة + العقوبات + صكوك + رصيد + الإفلاس + الشريك +	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ والبنية الصرفية والنحوية تحيل على وجوب التقيد بنصوص وأحكام القانون الخاصة بفتح حساب في المؤسسة البنكية والالتزام بالتعهد	.:" .....- ..... (موجودة) 126548 المرجع موجود الرموز مستعملة اللّغة العربيّة + اللّغة الفرنسية الإمضاء + الختم
وثائق مصالح مؤسسة الضمان الاجتماعي	هوية رب العمل هوية الأجير في حالة	يستأنف + سبقت +	الاسم + اللقب + هوية + الأجير +	شبكة العلاقات الدلالية للألفاظ	.،: ... . (موجودة) 26987413

وثيقة شهادة العمل والأجر	التوقف حرر ب الطبيعة الاجتماعية		رقم + المنخرط + التسجيل + دفع + مركز + ضمان + مؤمن + اشتراك +	والبنية النحوية تحيل على نوع هوية العامل الأجير وانخراطه في مؤسسة الضمان الاجتماعي .	المرجع موجود الرمز as 8 موجود اللّغة العربيّة + اللّغة الفرنسية الإمضاء + الختم

4- استنتاجات: إن اللّغة الموجودة في الوثيقة الإدارية لغة سهلة وبسيطة تعتمد الإيجاز والاختصار وعدم التعقيد كما يظهر من خلال وثائق المصلحة المدنية، فقد اعتمدت استعمال الجمل القصيرة والتنويع في البنية النحوية، ومنها الجمل الاسمية والوصفية والفعلية والعبارية (شبه الجملة) (اسم + اسم / اسم + حرف / اسم + صفة / فعل + اسم / فعل + حرف / حرف + اسم)، ولعل هذا يتماشى وطبيعة الوثيقة الإدارية وموضوعها وهدفها، فقد تتضمن الإلزام أو الإجبار أو المنع أو الإثبات أو التعريف، وهذا بحسب الصيغ المستعملة، ومثالها صيغ النفي التي تصاحب المنع : لا يعتبر بأي حال من الأحوال، وصيغ الإجبار: يلزم على .../ يجب على ... / ينفذ..... وهناك من الجمل التي اعتمدت استعمال صيغ المنع ومثالها : لا يسمح ل ..../ لا يحق ل .../ لا يجوز ل... كما أن هناك من الجمل أيضا التي وظفت صيغ السماح والجواز ومنها : يجوز ل.../ يمكن ل....) .

تستعمل لغة الوثيقة الإدارية في المؤسسة الجزائرية كما تستعمل لغة القانون ضمير الغائب في كثير من الحالات متبوعا بصيغة المبني للمجهول، وهذا حتى

يمكن للنص القانوني أو الحالة المتحدث عنها أن تطبق على الجميع، ومثاله : يكلف، يرسم ، يشهد ، ينجز ، يتحمل، يعتبر ...

إن لغة الوثيقة الإدارية في المؤسسة الجزائرية ليست مجرد مصطلحات تخص الاستعمال الإداري، بل هي شبكة ومنظومة من الدوال تحيل على منظومة من المدلولات، ولذلك تتميز لغة الوثيقة الإدارية باستعمالها لحقل معجمي يتضمن ألفاظ من نفس الأسرة، تشكل علاقات دلالية مع بعضها البعض تحيل إلى طبيعة الموضوع الذي تتحدث عنه الوثيقة وغايته، كما هو بالنسبة لحقل الألفاظ الخاص بوثيقة (بطاقة التعريف الوطنية)، إذ تشير مجموع الألفاظ المستعملة فيها إلى هوية الشخص.

تعتمد لغة الوثيقة الإدارية في المؤسسة الجزائرية على التنويع في الصيغ الصرفية، بحيث أن طبيعة المعلومة الموجودة ضمن الوثيقة تفرض نوع من الصيغ كإثبات المعلومة مثلا في : صدرت البطاقة بتاريخ :... فهي تستعمل صيغة الماضي أو في مثل تم تسجيل / سلمت الشهادة ..

يتضح في بعض الحالات أن هناك تشارك بين لغة الإدارة ولغة القانون، وهذا في حال ما إذا تضمنت الوثيقة الإدارية مراسيم ومقررات مستساغة بنصوص تتضمن أحكام تقريرية أو إلزامية تستند فيها على مراجع ومواد موثقة بأرقام وتواريخ مضبوطة من قبل الهيئات الرسمية لدى أصحاب المؤسسات، وذلك في مثل : يكلف السيد / بموجب القانون المؤرخ في ... / بمقتضى القانون المؤرخ في ... / بناء على ../ يقرر ... كما يظهر لنا ذلك في الوثائق المتعلقة بمصالح الإدارة الجامعية .

تظهر وظائف اللّغة التي أشار إليها رومان جاكبسون في لغة التخصص باعتبارها لغة نفعية، فهناك الوظيفة الأمرية والدعائية والمرجعية وغيرها من الوظائف تتجلى في لغة الوثيقة الإدارية، وخاصة فيما يتعلق باستعمالها للأساليب الإنشائية الطلبية التي تتضمن الإلزام والإجبار وأحكام المنع .

تخضع لغة الوثيقة الإدارية في المؤسسات العليا كالجامعة والوزارة وغيرها للرقابة، لذلك تقل فيها الأخطاء بأنواعها، في حين تكثر في غيرها كما هو بالنسبة لهيئة المصالح المدنية التي لا تراعي أهل الاختصاص ولا مستوياتهم وكفاءاتهم اللغوية.

تعتمد لغة الوثيقة الإدارية كما هو واضح في الجدول السابق على الرموز غير اللسانية أو الشفرات التي تتمثل في المرجع والرقم الاستدلالي التي غالبا ما توضع إما في أعلى الوثيقة الإدارية أو أسفلها، وهو ما يجعلها تتميز عن باقي لغات التخصص الأخرى واللّغة العامة، ومثاله شهادة الميلاد (ح.م. 12) أو شهادة الأجر بالنسبة لمؤسسات الضمان الاجتماعي (as8) .

يغلب على لغة الوثيقة الإدارية في المؤسسة الجزائرية استعمال اللّغة العربيّة كما تمت الإشارة إليه من قبل في الجدول السابق، إلا في بعض الحالات التي تستعمل فيها الفرنسية بالنسبة للكتابة السابقة للاسم واللقب، وهذا مؤشر إيجابي على سير اللّغة العربيّة نحو الأفضل، وجعلها لغة التخصص، إلا أن هذا لا يعني أنه لا يوجد استعمال للغات الأخرى، فبعض المؤسسات الاقتصادية والتجارية مازالت تعتمد على المقابلة بين اللغتين؛ أي العربيّة والفرنسية في المقابل.

تختلف الوثيقة الإدارية في المؤسسة الجزائرية عن غيرها من الوثائق المنتمية إلى مجالات أخرى، من حيث شكلها وهيئتها التي تقدم مادتها، فهي تحوي على بنود عريضة في أعلاها تتضمن تعريف بالمؤسسة والدولة والبلد والمقر والمرجع ورقم الوثيقة وتاريخ صدورها وإمضائها، كما أنها تتميز باستعمال علامات الوقف ونقاط الفراغ التي تظهر في بعض الاستمارات المرجو فيها من المواطن ملأها وفي أسفلها الختم الذي يجعلها قابلة للمصادقة من قبل المصالح المدنية أو غيرها من المؤسسات، حتى تعطى لها الصبغة القانونية، ومثالها شهادة الأجر في مؤسسة الضمان الاجتماعي أو بطاقة الإقامة التابعة لمصالح الحالة المدنية .

في الأخير يمكن القول أن اللّغة العربيّة هي لغة الوثيقة الإدارية في مصالح المؤسسة الجزائرية، وهي تمثل بذلك لغة تخصص تتميز عن باقي لغات التخصص الأخرى، وعن اللّغة العامة في كثير من جوانبها، إذ يشكلها مجموع ألفاظ تنتمي للحقل الإداري وتراكيب وبنى نحوية وصرفية خاصة ومضبوطة تغلب على طبيعة لغة الإدارة، مع العلم أنها لا تخرج عن ضوابط اللّغة العامة، كما أنها تتميز باستعمال الجمل القصيرة والموجزة، وتبتعد عن الحشو والإطالة، وتتداول بين أهل الاختصاص والمواطن، مما يجعلها لغة تخصص ذات بعد تواصلي نفعي وتقنية خاصة .

الهوامش :

[1] – ينظر عبده الراجحي، علم اللّغة التطبيقي وتعليم العربيّة، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (1995)، ص: 65 – 66 .

[2] – جولييت غارمادي، اللسانة الاجتماعية، تعريب أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1 (1990)، ص: 53 .

[3] – ينظر مهدي صالح سلطان الشعري، في المصطلح ولغة العلم، جامعة بغداد، (2012)، ص ص: 30.

[4] – صالح بلعيد، اللّغة العربيّة العلمية، دار هومه للنشر، الجزائر، (2002) ، ص: 41 .

[5] – عايده عبد الرحمن الأنصاري، مقال النهوض بالبحث العلمي سبيل النهوض باللّغة العربيّة مجلة مستقبل اللّغة العربيّة في سوق اللغات، المجلس الأعلى للغة العربيّة، منشورات المجلس شارع ديدوش مراد، الجزائر، (2009)، ص : 575.

[6] نهاد الموسى، اللّغة العربيّة في العصر الحديث، قيم الثبوت وقوى التحول، دار الشروق، عمان الأردن، (2007)، ص : 123.

[7] – ينظر محمود السعران، اللّغة والمجتمع، الإسكندرية، ط2، (1923)، ص: 74

[8] – المرجع نفسه، ص : 126

[9] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللّغة والبيئة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، (2003)، ص: 77.

[10] – ينظر صالح بلعيد، اللّغة العربيّة العلمية، ص : 143 – 144.